

Distr.: General
7 December 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لاتخاذ إجراء

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٣

٨-٥ شباط/فبراير ٢٠١٣

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت*

تقرير استعراض نهاية الدورة للخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٣

موجز

يقدم هذا التقرير معلومات عن استعراض نهاية الدورة للخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٣، وينبغي قراءته بالاقتران مع المرفق المتعلق بالنتائج ومؤشرات الأداء الرئيسية. ويقدم التقرير استجابة لمقرر المجلس التنفيذي ٦/٢٠١٠ الذي يطلب فيه تقريراً بشأن استعراض نهاية الدورة للخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل الممددة وعملية التخطيط للخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل التالية وإجراء مناقشة بشأنهما في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٣.

* E/ICEF/2013/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

040113 241212 12-63512 (A)



نظرة نحو الماضي من أجل التطلع إلى المستقبل

١ - أجري استعراض نهاية الدورة للخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل لليونيسيف للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٣ في عام ٢٠١٢. واعتمد على مجموعة كبيرة من مصادر المعلومات، بما في ذلك أحدث البيانات المتاحة بشأن المؤشرات ذات الصلة بالطفل من أجل الأهداف الإنمائية للألفية، وعلى معلومات بشأن التقدم المحرز من أجل تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل وكذلك على التقييمات الرئيسية التي أجريت خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٢ - ووضع التحليل المعروض في هذا التقرير عن طريق مجموعة من المشاورات: (أ) التعليقات الواردة من جميع المكاتب الميدانية لليونيسيف بشأن الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل؛ (ب) ردود الدول الأعضاء في الأمم المتحدة واللجان الوطنية لليونيسيف على الاستبيانات؛ (ج) حلقات العمل المنعقدة بمشاركة الموظفين الرئيسيين من المكاتب الميدانية ومكاتب المقر؛ و (د) استعراضات متعمقة لمجالات التركيز والمبادئ المعيارية والاستراتيجيات الشاملة للخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل. وشملت عملية استعراض نهاية الدورة استعراضاً مفصلاً بمشاركة عدة جهات لحالة الأطفال عالمياً (يرد موجزه في القسم المتعلق بكل مجال من مجالات تركيز الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل). ويكمل هذا التقرير الإنجازات السنوية والدروس المستفادة التي ترد في التقرير السنوي للمدير التنفيذي والبيانات المقابلة المصاحبة لها. وتتاح أيضاً ورقة اجتماع عن حالة مؤشرات الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل.

٣ - إن تحسين رفاه الأطفال أمر يدعو للابتهاج. وخلال هذه الفترة، تم تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بشكل ملحوظ، من نحو ١٠,٥ مليون حالة وفاة سنوياً في عام ٢٠٠٤ إلى ما يقدر بنحو ٦,٩ مليون من الوفيات سنوياً في عام ٢٠١١. وازداد توافر العلاج للأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية بنسبة تزيد على ٥٠٠ في المائة، وانخفضت معدلات الإصابة بين النساء والرجال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة، وذلك من ٠,٧ في المائة و ٠,٤ في المائة في عام ٢٠٠٥، إلى ٠,٦ في المائة و ٠,٣ في المائة في عام ٢٠١١. وعلى الصعيد العالمي، تم بلوغ غاية الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بمياه الشرب في عام ٢٠١٠. وازداد عدد الفتيان والفتيات الحاصلين على التعليم الابتدائي، وازدادت معدلات الالتحاق بالمدارس من ٨٦ في المائة في عام ٢٠٠٤ إلى ٩١ في المائة في عام ٢٠١٠. وتواصل تحسن الالتزامات الوطنية تجاه أعمال حقوق الطفل، نتيجة للتحسن الكبير في نوعية البيانات المتعلقة بالأطفال والنساء وجودة تحليل هذه البيانات. وعلى الرغم من ذلك، فهذه الإنجازات المحققة على المستوى الكلي تخفي تفاوتاً متزايداً في كثير من البلدان.

٤ - فقد شهدت السنوات السبع الماضية زيادة في حالات الطوارئ الإنسانية، سواء من حيث حجمها وشدتها، مما أدى إلى ارتفاع أعداد المتضررين بالكوارث الطبيعية والأزمات المتصلة بالتزاعات، المرافقة لعمليات الانتقال والإنعاش المعقدة. ويتطلب تقديم الدعم للنساء والأطفال في حالات الطوارئ هذه الجمع بين أنشطة منع نشوب النزاعات، والحد من مخاطر الكوارث، والأعمال الإنسانية وبناء السلام والمساعدة الإنمائية. ويتزايد تركيز الأعمال الإنسانية على السكان الأكثر فقراً وأولئك الذين لم ينلهم بعد نصيب من التقدم المحرز في الأهداف الإنمائية العالمية.

٥ - وتشير الاتجاهات الكلية التي تؤثر على الأطفال إلى أن تسارع التوسع الحضري والهجرة والنزاعات والكوارث وتغير المناخ ستزيد بشكل كبير من الضغط الواقع على الأطفال ومن مواطن الضعف لديهم في السنوات المقبلة:

(أ) ويمثل تغير المناخ، وبخاصة أثره على بقاء الأطفال ونموهم ونمائهم، المجال الأساسي الناشئ الأكثر نمواً من حيث الأهمية خلال فترة الخطة الاستراتيجية الحالية المتوسطة الأجل. ويشير التأثير العميق لتغير المناخ على الأطفال إلى ضرورة تعميم التكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث في البرامج القطرية للتعاون، مع زيادة التركيز على تعزيز القدرة على الانتعاش على مستوى المجتمعات المحلية وتوطيد المؤسسات المسؤولة عن تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية؛

(ب) ومن الظواهر ذات الصلة التوسع الحضري والهجرة، حيث تتزايد أعداد الأطفال والأسر الذين يعيشون في المدن، والذين يهاجرون بين البلدان أو عبر الحدود. وقد أدت هذه الهجرات إلى وجود أعداد كبيرة من الأطفال الذين يعيشون في مناطق حضرية تضعف فيها روابط الأسر الموسعة والشبكات التقليدية. وقد أفضى ذلك، بالاقتران مع ازدياد حجم الكوارث الطبيعية وشدتها عموماً إلى تزايد عدد سكان المناطق الحضرية الذين يتأثرون بالأزمات الإنسانية، مما يجعل الاستجابة الفعالة صعبة للغاية، مثلما اتضح في أعقاب زلزال عام ٢٠١٠ في هايتي.

٦ - ويتطلب التحول الديمغرافي الذي يحدث في عدد من البلدان المستفيدة من البرنامج تحليلاً إضافياً يعالج على نحو واف خطة العمل في ما يتعلق بالشباب والمراهقين - عن طريق التركيز من جديد على المراهقات، من خلال تقديم الدعم للتعليم التالي للمرحلة الأساسية وللانتقال إلى مرحلة البلوغ وتعزيز دورهن في منع نشوب النزاعات وبناء السلام والتحول الديمقراطي.

٧ - وقد أحرز تقدم كبير في تحسين حياة الأطفال في جميع أنحاء العالم، وعجّلت بذلك الفرص الجديدة التي أتاحتها التكنولوجيا المتبتكرة، واتساع قاعدة الأدلة على فعالية السياسات والبرامج الاجتماعية، والزيادة الكبيرة في الشراكات على جميع المستويات للنهوض بحقوق الطفل.

٨ - بيد أن هذا التقدم يواجه تحديات متزايدة تتمثل في ازدياد تفاوت الظروف المعيشية في العديد من السياقات حول العالم. ويتزايد الوعي بأوجه التفاوت هذه على النحو الذي يتبدى في التقارير الوطنية والدولية، وفي مناقشات السياسة العامة، ووسائط الإعلام، إلى جانب وجود توافق في الآراء على أن هذه التوجهات غير مقبولة، واعتراف بمخاطر هذه التباينات بين الأطفال على التنمية والتقدم في المستقبل. وينتج عن ذلك تجدد الالتزام على جميع المستويات بمعالجة أوجه التفاوت، بالاستفادة من الابتكارات والشراكات، الأمر الذي ينطوي على إمكانية تغيير الاتجاه ويشجع البلدان على اتباع نهج أكثر شمولاً واستدامة.

٩ - ولقد أضحت إعادة التركيز على الإنصاف الآن تمثل استراتيجية المنظمة الأساسية من أجل الأعمال العالمي لحقوق الطفل. ومن شأن العمل التمهيدي لتحديد العقبات والاختناقات أن يساعد أشد الأطفال حرماناً على الاستفادة من خدمات عالية الجودة في مجالات الصحة والتعليم والمياه والحماية الاجتماعية، ويضمن بذلك تحقيق نتائج لصالح الأطفال. ويلزم الإسراع في الجهود المبذولة لمعالجة السياسات ذات الصلة، والاختناقات المرتبطة بالعرض والطلب، والعقبات الأخرى التي تحول دون تحقيق نتائج مستدامة.

١٠ - وأدت إعادة تركيز اليونيسيف على الإنصاف إلى ازدياد الاهتمام برصد الأطفال والأسر الأشد حرماناً في جميع القطاعات وجمع البيانات عنهم، وإلى المزيد من الدقة في تحليل الأبعاد المتعددة للتمييز والإقصاء اللذين يواجههما الأطفال. ويعد تحقيق النتائج الملموسة ورصدها عنصراً محورياً في النهج الذي تتبعه المنظمة لإدارة النتائج لصالح الأطفال والإبلاغ عنها، في السياقات الإنسانية والإنمائية على السواء، من أجل النهوض بحقوق الطفل.

١١ - ويلزم بذل المزيد من الجهود لمعالجة العقبات التي تحول دون طلب الفئات الأشد حرماناً للخدمات وحصولهم عليها. وقد جرى تسليط الضوء على أهمية التعاون مع الناس في المجتمعات التي تنقصها الخدمات وتعزيز قدرتهم على المطالبة بالخدمات، باعتبارهما من الدروس المستفادة الرئيسية. وينبغي أن يُستكمل ذلك بالمبادرات التي تحسن جودة الخدمات وإمكانية الحصول عليها. ويلزم منح مزيد من الاهتمام لدعم المبادرات والتدابير المتعلقة بالسياسات والرامية إلى إزالة العقبات المالية التي تواجه الحصول على الخدمات، بما في ذلك تنظيم ما يقدمه القطاع الخاص لأشد الفئات حرماناً بين الأطفال والأسر والمجتمعات المحلية.

١٢ - وساهمت البرامج القطاعية المختلفة في تحقيق نتائج باهرة لصالح الأطفال. ولأن اليونيسيف تركز جهودها على الأطفال الأشد حرماناً والذين غالباً ما يواجهون هذا الحرمان في نواح متعددة، فمن الضروري تطبيق نُهج متكاملة ومنسقة تنسيقاً جيداً. وجرى التأكيد على هذه النُهج في التقييمات العالمية للبرامج التي تدعمها اليونيسيف في مجال النماء في مرحلة الطفولة المبكرة ومرحلة المراهقة، وكذلك في تقييم برامج حماية الطفل. وفي الوقت نفسه، تعتمد البرامج المتكاملة في كثير من الأحيان على قدرات الشركاء الوطنيين في التنسيق واتخاذ الإجراءات على الصعيد المحلي.

١٣ - وخلال الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل الحالية، كان هناك ازدياد كبير في عدد حالات الطوارئ الإنسانية التي تؤثر على الأطفال. ومنذ عام ٢٠١٠، ركزت اليونيسيف الجهود التي تبذلها على تحسين الاستجابة الإنسانية بناءً على الالتزامات الأساسية المنقحة إزاء الأطفال في الأعمال الإنسانية، سعياً لمواءمتها مع المعايير الدولية وجعلها تركز بشكل أكبر على النتائج. وبالإضافة إلى ذلك، قامت باعتماد إجراء اليونيسيف لتفعيل المؤسسة في حالات الطوارئ وتبسيط الإجراءات التشغيلية الموحدة من أجل حالات الطوارئ الكبرى.

١٤ - وتم تعزيز قدرات اليونيسيف على الاستجابة عن طريق توسيع الشراكات العالمية، وكذلك بالمشاركة الاستراتيجية مع الأوساط الإنسانية الأوسع. وتشير الدروس المستفادة في دعم أعمال تخطيط التأهب إلى أن اليونيسيف ستحتاج إلى مواصلة تعزيز القدرات الوطنية والمحلية من أجل التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها، وكذلك الحد من مخاطر الكوارث على نطاق أوسع، وذلك بهدف تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على مواجهة الكوارث.

١٥ - وتعد التكنولوجيا والأدوات الجديدة الناشئة بتعزيز تركيز الاستجابة وتحسين جودتها على جميع المستويات. وأدت إعادة التركيز على الإنصاف إلى ابتكارات فعالة من حيث التكلفة للوصول إلى المهمشين من الأطفال والأسر عن طريق الاتصال الذي توفره وسائط التواصل الاجتماعي والهواتف المحمولة، ويشارك فيه الشباب على نحو متزايد. ويجب أن يكون استخلاص الدروس المستفادة من المشاريع التجريبية المنفذة في عدة بلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي آسيا - وتشمل مجالات واسعة من التنمية والمساعدة الإنسانية - وتوسيع نطاقها، جزءاً رئيسياً من النهج الذي تتبعه اليونيسيف لضمان تحقيق النتائج لصالح الأطفال.

١٦ - وقد أقيمت شراكات استراتيجية تركز على النتائج، بناءً على المزايا النسبية لليونيسيف والمؤسسات المشاركة. وعلى الرغم من صعوبة رصد وتقييم المساهمات المحددة التي تقدمها الشراكات، فقد ركزت اليونيسيف على نوعية التعاون. ومن الدروس المستفادة

الرئيسية أن الشراكات الاستراتيجية تتطلب قدرا أكبر من الانتقائية ونهجاً منظماً لإدارة الشراكات من أجل تحقيق أكبر فعالية ممكنة. والتحديات المؤسسية، مثل ضرورة الحصول على الموارد المخصصة، ووضوح الإجراءات وكذلك الحاجة إلى استراتيجيات الخروج (عندما لا تفي الشراكة بالغرض منها أو عندما تكون غير فعالة) ستتطلب اهتماماً في المستقبل.

موجز للنتائج التي تحققت والدروس المستفادة في كل مجال من مجالات التركيز

مجال التركيز ١: بقاء الطفل الصغير ونماؤه

١٧ - بوجه عام أُحرز تقدم كبير في دعم البلدان من أجل تحسين تغطية التدخلات الرئيسية، من قبيل القضاء على شلل الأطفال والحفاظ على التحصين الروتيني، والقضاء على الحصبة، والوقاية من الملاريا، واستعمال فيتامين ألف والمغذيات الدقيقة كمكملات غذائية، وتعميم إضافة اليود إلى الملح وتحسين مياه الشرب. ومن خلال هذه التدخلات وغيرها، ساهمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في التعجيل بخفض وفيات الأطفال والوفيات النفاسية - حيث إن ١٥ بلداً من البلدان الستة والستين ذات الأعباء الكبيرة في طريقها إلى الحد من معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين.

١٨ - وقد أظهرت جميع المناطق تقدماً، حيث ارتفع المعدل السنوي لانخفاض وفيات الأطفال إلى ٣,٢ في المائة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠١١، بالمقارنة مع ١,٨ في المائة في السنة في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠. وما يقرب من ثلثي الوفيات (٦٤ في المائة) ينجم عن أمراض معدية، مثل الالتهاب الرئوي والإسهال والملاريا والالتهاب السحائي والكزاز وفيروس نقص المناعة البشرية والحصبة. ويحدث حوالي ٤٠ في المائة من جميع وفيات الأطفال دون سن الخامسة في الفترة التالية للولادة (خلال الثمانية والعشرين يوماً الأولى من عمر المولود)، ومعظمها بسبب مضاعفات الولادة السابقة لأوانها والمضاعفات التي تحدث أثناء الولادة (خلال عملية الوضع).

١٩ - وانخفضت الوفيات النفاسية؛ مما يقدر بـ ٣٢٠ حالة وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي في عام ٢٠٠٠ إلى ٢١٠ حالات لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي في عام ٢٠١٠. وانخفض المعدل السنوي للوفيات النفاسية انخفاضاً كبيراً، من ٥٤٣ ٠٠٠ في عام ١٩٩٠ إلى ٢٨٧ ٠٠٠ في عام ٢٠١٠. وما زال عدد كبير جداً من النساء يلقين حتفهن - وهناك ملايين من النساء غيرهن يعانين من المرض والإصابة - لأسباب تتعلق بالحمل والولادة وفترة ما بعد الولادة. ويبلغ معدل خطر الوفيات النفاسية على مدى العمر ١ في كل ٣٩ حالة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مقارنة بمعدل خطر على مدى العمر قدره ١ في كل

٧٠٠ ٤ حالة في البلدان الثرية. ويعكس هذا التناقض الصارخ التفاوت في إمكانية الحصول على رعاية الولادة في حالات الطوارئ فضلا عن الرعاية الصحية قبل الولادة وبعدها.

٢٠ - وبالرغم من انخفاض نسبة الأطفال ناقصي الوزن من ٢٥ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ١٦ في المائة في عام ٢٠١١، فعلى الصعيد العالمي، توقف نماء ربع الأطفال دون سن الخامسة - حوالي ١٦٥ مليوناً - حيث يعانون من عاهات بدنية وعقلية لا سبيل إلى الشفاء منها أساساً. وثمة حاجة لتحليلات قطرية للتفاوتات لتحديد وتوجيه التدخلات للسكان الأكثر ضعفاً.

٢١ - وعلى الصعيد العالمي، فإن الغاية المتعلقة بمياه الشرب في الأهداف الإنمائية للألفية قد تحققت في عام ٢٠١٠، فأصبح هنالك ما يقارب ٦,١ بليون شخص يستخدمون مصادر مياه الشرب المحسنة. ومع ذلك، هنالك ٧٨٣ مليون شخص ما برحوا يفتقرون إلى إمكانية الحصول على مياه الشرب المحسنة، ويعيش أكثر من ٤٠ في المائة من هؤلاء في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وما زالت أوجه عدم المساواة من الشواغل الرئيسية، حيث توجد تفاوتات كبيرة في إمكانية الحصول على مياه الشرب المحسنة بين شرائح السكان الأغنى والأفقر في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء. وعلاوة على ذلك، ما زالت النساء والفتيات يتحملن عبء جمع المياه للرجال والأطفال، ولا سيما في المنازل التي تخلو من مياه منقولة بالأنابيب. والغاية المتعلقة بالصرف الصحي هي أمر بعيد المنال، حيث لا تتاح إمكانية الوصول إلى المرافق الصحية المحسنة سوى لـ ٦٣ في المائة من السكان. وهناك ما يقدر بـ ٢,٥ بليون نسمة تتاح لهم إمكانية الحصول على خدمات الصرف الصحي المحسنة، ويمارس ما يناهز ١,١ بليون شخص التغوط في العراء - مما يعرض صحة عدد لا يحصى من الأطفال للخطر.

٢٢ - ويتطلب توسيع نطاق تدابير الاستجابة إنشاء شراكات للتعجيل بالنتائج، وزيادة التركيز والاستثمارات. وثمة عدد من الشراكات العالمية التي نشأت مؤخراً تقدم أمثلة ملموسة على الجهود المبذولة للتأثير على الشركاء والسلطات الوطنية من أجل توجيه انتباههم إلى نواتج الصحة، والتغذية، والتثقيف بشأن توفير المياه والتصحاح والنظافة الصحية للجميع^(١). وقد ساعدت عمليات تحديث المعلومات المنتظمة، بتوفير بيانات وأدلة جديدة،

(١) الاستراتيجية العالمية لصحة المرأة والطفل، وشركتنا المنظمات الصحية الأربع ومجموعة الثمانية المعنية بالصحة، ومنتدى الدعوة إلى العمل من أجل بقاء الأطفال الممهد لمبادرة "تجديد الوعد"، واللجنة المعنية بالإعلام والمساءلة في مجال صحة المرأة والطفل، ولجنة الأمم المتحدة المعنية بالسلع المنقذة لأرواح النساء والأطفال، وتوسيع نطاق التغذية، والصرف الصحي والمياه للجميع.

على الدعوة القائمة على الأدلة لرفع مستوى الاستجابات في مجال الصحة العامة دعماً للأهداف الإنمائية للألفية. وتشمل المبادرات ”العد التنازلي نحو عام ٢٠١٥: تقييم حالة الوفيات النفاسية ووفيات المواليد والأطفال“؛ وسلسلة مجلة لانسيت الطبية المتعلقة بوفيات الأطفال (٢٠٠٧)، وتنمية الطفولة في البلدان النامية (٢٠١١)، ونقص التغذية لدى الأمهات والأطفال (٢٠٠٨)، وبقاء الأطفال حديثي الولادة (٢٠٠٥)، والمساواة في بقاء الطفل، والصحة والتغذية (٢٠١٢)، فضلاً عن منشور اليونيسيف ”تضييق الفجوات لتحقيق الأهداف“ (٢٠١٠).

٢٣ - وبينما قدمت اليونيسيف إسهامات ملحوظة في الارتقاء بسبل الوصول إلى مصادر محسنة لمياه الشرب وتشجيع النهج المجتمعية للمرافق الصحية الشاملة والمدارس المراعية لاحتياجات الأطفال، ستكون هناك حاجة إلى بذل جهود كبيرة لتحسين إمكانية الحصول على خدمات الصرف الصحي وتشجيع المجتمعات المحلية على اتباع سلوكيات مأمونة وصحية لمنع الاعتلال والوفيات. ويبين التقرير السنوي للجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية المعنون: ”تحليل حالة الصرف الصحي ومياه الشرب في العالم وتقييمها“ (٢٠١٠) أن استمرار التفاوتات بين القطاعات (بين الأسر المعيشية في المناطق الحضرية والمناطق الريفية وبين الأسر المعيشية الغنية والفقيرة) يعزى جزئياً إلى مشاكل ذات صلة بتوجيه المساعدات.

٢٤ - ويشكل المشهد المؤسسي المزدهم والمفكك فيما يتعلق بالصحة والتنمية على الصعيد العالمي خطراً عاماً يتمثل في تداخل المسؤوليات والموارد في بعض مجالات الاحتياج ووجود فجوات حرجية في الموارد والتغطية في مجالات أخرى. ويميل مديرو البرامج القطاعية للحكومات والشركاء إلى التركيز على ”التدخلات الرأسية أو تدخلات معالجة مرض واحد“، ويفوتهم في كثير من الأحيان التركيز على أوجه التآزر المحتملة التي يمكن تحقيقها من خلال النهج المتبعة على نطاق المنظومة. وتم الاعتراف بأهمية العوامل الاجتماعية والاقتصادية الأوسع نطاقاً التي تتحكم في الصحة والأعباء المتزايدة التي تطرحها الأمراض غير المعدية - مع تركيز اليونيسيف على القطاعات المتعددة التي توفر مجالاً للمزيد من التكامل والتآزر، وبالتالي ضمان تحقيق نتائج، ولا سيما للفئات الأكثر حرماناً.

٢٥ - ولم تكن الاستثمارات في برامج التغذية كافية - حيث يخصص أكثر من ٥٠ في المائة من الدعم الذي تقدمه اليونيسيف في مجال التغذية إلى الاستجابة في حالات الطوارئ ومعالجة سوء التغذية الحاد (ولا يصل هذا الدعم سوى لنسبة ١٠ في المائة من الأشخاص الذين يعانون من سوء تغذية حاد)، ولا ينفق منه سوى ٧ في المائة على تغذية الرضع وصغار الأطفال. وسيكون من الضروري الحفاظ على الزخم المتنامي لتحسين

مستوى التغذية من خلال زيادة الاستثمار في تقديم خدمات التغذية المتكاملة للأمهات وصغار الأطفال للحد من وقف النمو في السنوات القادمة.

مجال التركيز ٢: التعليم الأساسي والمساواة بين الجنسين

٢٦ - بينما ارتفعت الاتجاهات العامة للالتحاق بالمدارس الابتدائية، فإن وتيرة الحد من عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس قد تباطأت منذ عام ٢٠٠٤. وزادت معدلات الالتحاق بالمدارس من ٨٦ في المائة في عام ٢٠٠٤ إلى ٩١ في المائة في عام ٢٠١٠، وذلك مع حدوث زيادة كبيرة في العدد المطلق للأطفال البالغين سن الالتحاق بالمدارس الابتدائية. وما زال نحو ٦١ مليون طفل غير ملتحقين بالمدارس، ويتركز أكثر من نصفهم (٣٣ مليوناً) في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بينما يتركز أكثر من خمسهم (١٣ مليوناً) في جنوب آسيا. وبينما تضيق الفجوات بين الجنسين، حيث حقق ١١٢ من ١٨٤ بلداً المساواة بين الجنسين في الالتحاق بالمدارس الابتدائية في عام ٢٠٠٨، لا تزال الحاجة قائمة إلى بذل جهد كبير لمواصلة التعليم حتى المرحلة الثانوية. وفي عام ٢٠١٠، كان هناك ٧١ مليوناً من الشباب المراهقين (الذين تتراوح أعمارهم في العادة بين ١٢ و ١٥ عاماً) غير ملتحقين بالمدارس في جميع أنحاء العالم. ومن بين هؤلاء، كان حوالي ٤٨ مليوناً يعيشون في بلدان يعترف فيها رسمياً بالتعليم في المرحلة الإعدادية بوصفه جزءاً من نظام التعليم الإلزامي. والعوامل الثلاثة التالية هي العوامل الأكثر شيوعاً وراء إبقاء الأطفال غير ملتحقين بالمدارس: (أ) كون الطفل من الإناث؛ (ب) كونه منحدراً من أسرة فقيرة؛ و (ج) العيش في بلد متأثر بالتزاعات.

٢٧ - وما زال العديد من البلدان يواجه تحديات في الوفاء بالحقوق في التعليم لجميع الأطفال. والأطفال الذين يعيشون في مستويات مرتفعة من الفقر في أمس الحاجة للدعم، بيد أن التحاقهم ببرامج التعليم المبكر هو الأضعف احتمالاً. وتتأثر المواظبة على الدراسة وإتمامها تأثيراً قوياً بالعوامل الاجتماعية - الاقتصادية، مثل السن ونوع الجنس والعرق والأصل العرقي والإعاقة واللغة، والفقر، والأعراف الاجتماعية والموقع. ويعيش نحو ٤٢ في المائة من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في بلدان متأثرة بالتزاعات. وتقل نسب القيد بالمدارس عن ذلك، لا سيما بالنسبة للفتيات في التعليم الثانوي؛ غير أن التعليم لا يحظى سوى بنسبة ٢ في المائة من مجموع المعونة الإنسانية.

٢٨ - وبينما تشير الدلائل إلى أن زيادة معدلات التسجيل في التعليم قبل المدرسي إلى ٢٥ في المائة يمكن أن تدر عائداً يقدر بمبلغ ١٠,٦ بلايين دولار (ويمكن لزيادة قدرها ٥٠ في المائة أن تدر ٣٣,٧ بليون دولار) من خلال الارتقاء بمستوى التحصيل في المراحل

الأعلى من التعليم، لا سيما بالنسبة للأطفال الأكثر حرماناً، ما زالت البلدان تغفل تحسين سبل الحصول على التعليم والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة أو لا تستثمر فيهما بالقدر الكافي.

٢٩ - ولا يوفر ما يقرب من نصف المدارس في البلدان النامية بيئات تعلم صحية وشاملة في حين أن ما يقرب من نصف جميع الأطفال في أشد البلدان فقراً الذين أتموا الصف الثاني لا يستطيعون قراءة أي شيء على الإطلاق. ويقدم التقدم المحرز في توفير المدارس المراعية لاحتياجات الأطفال و”الأماكن الملائمة للأطفال” نماذج جيدة للارتقاء بالتنوع ورفع مستوى الأمان اللازمين لتعلم الأطفال. وما زال أكثر من ٧٩٠ مليون شخص بالغ، ثلثهم من النساء، يفتقرون إلى مهارات القراءة والكتابة الأساسية. وقد عزز التركيز على الإنصاف والفتيات الدعم الذي تقدمه اليونيسيف في هذا القطاع؛ ومع ذلك، ونظراً للطبيعة المتداخلة للعوائق المتعددة المتصلة بالطبقة الاجتماعية، والموقع والفقر واللغة والإعاقة ونوع الجنس، يلزم إجراء المزيد من التحليل المتعمق وتوفير استجابة بعيدة المدى.

٣٠ - وتعتبر آليات التنفيذ البديلة ذات أهمية حيوية لتلبية الاحتياجات التعليمية للأطفال الأشد حرماناً، حسبما يتجلى في التقدم المحرز في برامج التعليم المسرع في حالات الطوارئ ومبادرات التعليم غير الرسمي. ومع ذلك، ينبغي تعزيز هذه الإجراءات بشكل منتظم وعدم اعتبارها فرصاً محدودة الأهمية يقوم عليها موظفون أقل تأهيلاً، ولا يتوافر لها الدعم المالي والسياسي الكافي. وتشير الدروس المستفادة إلى أن توسيع نطاق الجهود المبذولة من أجل الفئات الأكثر تهميشاً، ولا سيما في سياق العمل الإنساني، يتطلب إقامة شراكات قوية على الصعيد العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية.

٣١ - ويؤدي اليونيسيف دوراً هاماً في النهج القطاعية الشاملة وفي الشراكة العالمية من أجل التعليم. وفي إطار الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل الحالية، اكتسب التعليم في السياقات الهشة والتكيف مع تغير المناخ زهماً، ولكن يلزم توسيع نطاقهما. ويتمثل أحد الدروس الهامة المستفادة في أهمية التصدي للعوائق المالية والتميز لتحسين سبل الحصول على التعليم وتكثيف الجهود الرامية إلى الارتقاء بجودة التعليم.

٣٢ - وتكتسب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أهمية متزايدة كوسيلة لتحسين سبل الحصول على التعليم والارتقاء بتنوع التعليم من خلال مبادرات تدريب المعلمين، وتحسين رصد العوائق والاختناقات، فضلاً عن أهميتها لعمليتي التعليم والتعلم داخل الفصل الدراسي. وما زالت هناك حاجة إلى توثيق المدى الذي بلغته هذه المبادرات في تحسين سبل الحصول على التعليم والاستبقاء والنواتج في مجال التعلم.

مجال التركيز ٣: فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأطفال

٣٣ - تم إحراز تقدم ملحوظ صوب القضاء على انتقال الإصابة من الأم إلى الطفل، حيث بلغت نسبة الحوامل المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية اللاتي يتلقين تركيبة فعالة من مضادات الفيروسات العكوسة للعناية بصحتهن أو للوقاية من انتقال الإصابة من الأم إلى الطفل ٥٧ في المائة في عام ٢٠١١ - بعد أن كانت هذه النسبة تعادل ١١ في المائة في عام ٢٠٠٥. وانخفض عدد الإصابات الجديدة بين الأطفال من ٥٦٠ ٠٠٠ إصابة في عام ٢٠٠٣ إلى ٣٠٠ ٠٠٠ إصابة في عام ٢٠١١. وبحلول عام ٢٠١١، أصبح أكثر من نصف مليون طفل يتلقون علاجاً مضاداً للفيروسات العكوسة (مقابل ٧٥ ٠٠٠ طفل في عام ٢٠٠٥)، ومع ذلك لا تزال نسبة التغطية لا تشمل إلا ٢٨ في المائة الأطفال الذين هم بحاجة إلى هذا العلاج.

٣٤ - وحتى سنة ٢٠١١، فقد أكثر من ١٧,٣ مليون طفل أحد والديهم أو كليهما بسبب الإيدز. وقبل عام ٢٠٠٥، كان احتمال التحاق الأطفال الذين تيمّموا بسبب الإيدز بالمدارس أقل بكثير من الأطفال الذين لا يزال والديهم على قيد الحياة. وفي عام ٢٠١١، أصبحت معدلات الالتحاق بالمدارس والمواظبة على الدراسة بالنسبة للأيتام وغير الأيتام في نفس المستوى تقريباً في العديد من البلدان. وفضلاً عن ذلك، حفّزت الاستجابات لتلبية احتياجات الأطفال المصابين بالإيدز على إقامة برامج حماية اجتماعية، بما في ذلك تحويلات نقدية في العديد من البلدان التي تشهد انتشاراً كبيراً للفيروس، مما أدى إلى تعزيز قدرة الأسر على تحمل الصدمات الخارجية، ومن بينها الافتقار الناجم عن فيروس نقص المناعة البشرية، وتغير المناخ، والانكماش الاقتصادي. وانخفض عدد الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية من حوالي ٥,٢ ملايين شخص في عام ٢٠٠٥ إلى ٤,٨ مليون شخص في عام ٢٠١١.

٣٥ - وخلال فترة الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل الحالية، ركزت اليونيسيف على أربعة مجالات برنامجية في إطار مساهمتها في الجهود الوطنية للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز: (أ) الوقاية من انتقال الإصابة بالفيروس من الأم إلى الطفل؛ (ب) وتوفير العلاج للأطفال؛ (ج) وحماية الأطفال المصابين بالإيدز؛ (د) والوقاية في أوساط الشباب. وقد أُحرز تقدم كبير بفضل تحسين فرص الحصول على مضادات الفيروسات العكوسة نتيجة للانخفاض الكبير في أسعار السلع الأساسية، بما في ذلك في أسعار الأدوية وتكاليف تشخيص المرض، إلى جانب زيادة كبيرة في الموارد عن طريق المبادرات العالمية، مثل مبادرة القضاء على انتقال الإصابة من الأم إلى الطفل وتوسيع نطاق برامج الحماية الاجتماعية في عدد من

البلدان التي تتحمل عبئاً كبيراً من اليتامى بسبب الإيدز. وعلى أن التقدم المحرز في مجال الوقاية كان أقل شأنًا. وتقتصر نسبة كبيرة من التمويل المخصص للتصدي إلى الإيدز على تحسين إمكانية الحصول على العلاج، مع إتاحة مبالغ للوقاية والإرشاد الصحي أقل بكثير.

٣٦ - ويتسبب عدد من أشكال عدم المساواة في انتشار الوباء مثل عدم المساواة بين البالغين والأطفال، وبين الفتيان والفتيات، وبين سكان المناطق الريفية وسكان المناطق الحضرية، وبين الأغنياء والفقراء. والوصول إلى أكثر الأطفال حرماناً وضعفاً يقع في صميم الاستجابة التي تدعمها اليونيسيف في البلدان المتضررة من هذا الوباء. كما أن الموقع الجغرافي ونوع الجنس والغنى والسن والأصل العرقي، إلى جانب المعايير الاجتماعية التي عادة ما تُلقَى اللوم على الأفراد الذين يسلكون سلوكاً قد يؤدي إلى مخاطر كبيرة وتبذهم، تتسبب في عدم المساواة في التصدي للإيدز. وخلال السنوات السبع الأخيرة، اكتسبت معارف جديدة بشأن العناصر التي يمكن أن تساعد على تفادي وقوع إصابات جديدة وعلى رعاية المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والتخفيف من تأثير هذا الوباء على الأسر والمجتمعات. والجهود الرامية إلى استخدام منظور للإيدز بهدف تعزيز النهج الذي يركز على الحقوق لتوفير الخدمات الصحية الأساسية، وإقامة صلة بين التصدي للإيدز والجهود الهادفة لتحسين نظم الصحة، يجب أن يتسع نطاقها الآن ليشمل قطاعات أخرى، ولا سيما التعليم والتغذية وتوفير المياه والتصحاح والنظافة الصحية للجميع وحماية الطفل.

٣٧ - وقد تعثر مسار التقدم صوب الحد من انتقال فيروس نقص المناعة البشرية بين الشباب بسبب عدد من العوائق في مجال العرض والطلب، وعدم وجود برامج تركز على هذه المسألة. وهناك العديد من الأدلة على أن التركيز على المراهقين (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ و ١٨ سنة)، بدلاً من التركيز على الشباب على نطاق أوسع، يمكن أن يحسّن النتائج. وفي سياقات عديدة، لم تُكَلَّل الجهود بالنجاح بسبب عدم التصدي على نحو شامل لمواطني ضعف المراهقات وحاجتهن للحصول على خدمات خاصة، فضلاً عن المخاطر التي يواجهها المراهقون الذكور الذين يمارسون الجنس مع ذكور آخرين، أو الذين يمارسون الجنس على سبيل المقايضة وأولئك الذين يتعاطون المخدرات.

٣٨ - وخلال فترة الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل الحالية، كانت الجهود الرامية إلى تحسين إمكانية الحصول على العلاج والوقاية في سياق العمل الإنساني وفقاً للالتزامات الأساسية المنقحة إزاء الأطفال غير مطردة ولهذا يجب إدماجها على نحو أفضل في الاستجابة الشاملة التي تدعمها اليونيسيف من أجل الأطفال المحرومين في جميع الظروف.

٣٩ - وفي السنوات الأخيرة، انخفضت الالتزامات المالية التي تعهدت الحكومات المانحة بتقديمها بنسبة ١٠ في المائة. كما أن المبالغ المالية التي تم تحصيلها من خلال نافذة التمويل الخاصة بهذا الموضوع التي أقامتها اليونيسيف لم تُحقق الأهداف المنشودة. وفي الوقت الذي أصبحت فيه الأدوات الكفيلة بتنشئة جيل سليم من الإيدز في المتناول، تراجع دعم والتزام الممولين الرئيسيين. ومن شأن أي تأخير في الاستثمارات المكرّسة لهذه المسألة التي تم التعهد بالمساهمة بها في الإطار الاستثماري الجديد للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية على الصعيد العالمي أن يؤدي إلى تحمّل المزيد من التكاليف والمعاناة؛ فعلى سبيل المثال، قد يؤدي تأخير مدته ثلاث سنوات إلى ٥ ملايين إصابة إضافية بفيروس نقص المناعة البشرية، وإلى زيادة في الوفيات الناجمة عن الإيدز قدرها ٣ ملايين وفاة.

٤٠ - وتعد إمكانية حصول الشباب على الفحوصات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية ذات أهمية حاسمة للحصول على العلاج وتفاذي وقوع إصابات جديدة. وستسترشد اليونيسيف بالأنشطة الستة الشديدة الأثر التي تمت الإشارة لها في إطار الاستثمارات المخصّصة للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية وهي: (أ) الوقاية من انتقال الإصابة من الأم إلى الطفل؛ (ب) العلاج بمضادات الفيروسات العكوسة؛ (ج) والأنشطة المحددة الأهداف لفائدة أكثر الفئات السكانية تضررا من الفيروس؛ (د) وتسخير الاتصالات لأغراض التنمية، مع التركيز على التغيير الرئيسي؛ (هـ) وختان الذكور بوسائل طبية؛ (و) وإتاحة إمكانية الحصول على الرفالات. ويتعين على نظم الحماية الاجتماعية، بوصفها عنصرا أساسيا في تحقيق نتائج عادلة للأطفال والمراهقين في عالم يشهد فوارق تزداد اتساعا، أن تراعي أيضا أولئك المتضررين من الإيدز.

مجال التركيز ٤: حماية الطفل من العنف والاستغلال وسوء المعاملة

٤١ - بحلول عام ٢٠١١، أشار حوالي ١٠٨ بلداً إلى مجالات في نظم حماية الأطفال الخاصة بها تحتاج إلى تعزيزات، وتُجري ٣٣ من هذه البلدان دراسات شاملة لتحديد هذه المواطن ولتقييمها. وقد تضاعف عدد البلدان التي لديها نظم رعاية بديلة تقريبا بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١١، وبلغ عددها حاليا ٦١ بلداً. وانخفض عدد البلدان التي تحتاج إلى دعم في مجال أنشطة مكافحة الألغام من حوالي ٣٠ بلداً في عام ٢٠٠٦ إلى ١٥ بلداً في عام ٢٠١١، مما يبرهن على تحسّن القدرات الوطنية. وبين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١١، ارتفع عدد البلدان التي تجرّم العنف ضد الأطفال (من ٩٢ إلى ١١٢ بلداً)، والتي تجرّم العنف داخل الأسر (من ٦٥ إلى ٧٩ بلداً). وبالمثل، وقّع عدد من البلدان البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل خلال تلك الفترة.

٤٢ - وأصبحت حماية الطفل تحظى باهتمام متزايد في جميع البلدان، بعد أن أصبحت تُعتبر ضرورية لبقاء جميع الأطفال ورفاههم على امتداد جميع مراحل حياتهم. واتساقاً مع بيان مهمة اليونيسيف، خلال الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل الحالية، ركزت برامج حماية الطفل في جميع البلدان على أكثر الأطفال تهميشاً، الذين عادة ما يمثلون ضحايا سهلة للعنف وسوء المعاملة والاستغلال.

٤٣ - ويزداد الزخم السياسي والالتزام بتسجيل المواليد في جميع البلدان، وحيث إن ٥٢ في المائة من البلدان المستفيدة من البرامج تتيح إمكانية تسجيل جميع المواليد مجاناً. ورغم ارتفاع عدد البلدان التي تستخدم تشريعات مراعية للأطفال وملائمة لنوع الجنس عند التعامل مع الأطفال المخالفين للقانون، فإن عدد الأطفال المحتجزين في العديد من البلدان لم يشهد أي تراجع.

٤٤ - وخلال السنوات الأخيرة، تسببت أزمة الأغذية والأزمة الاقتصادية، إلى جانب حالات الطوارئ الإنسانية المتكررة في العديد من البلدان، في ازدياد وهن الأسر مما أدى إلى تهديد قدرتها على توفير الحماية الكافية للأطفال من العنف وسوء المعاملة والاستغلال. وتشير الأدلة عند تحليلها إلى أنه، مع ارتفاع مستويات الدخل، ينصبُّ اهتمام المجتمعات في المقام الأول على الحق في البقاء وفي التنمية وبدرجة أقل على حماية حقوق الطفل. ولهذا، تم التركيز في العديد من البلدان على تعزيز البرامج والسياسات التي تصدى للمواقف والأعراف والممارسات الاجتماعية التي تضر بالفتيات والفتيان. وتؤكد الدروس المستفادة الطابع المشترك بين القطاعات لحماية الطفل.

٤٥ - وتشمل مجالات الاهتمام الناشئة أثر العنف المسلح والأسلحة على الأطفال والشباب وكذلك أثر الاتجار بالأشخاص والهجرة غير الآمنة والجرائم العابرة للحدود الوطنية التي تقوض حقوق الطفل. ويتطلب الأمر إدخال مزيد من التحسينات على الاستراتيجيات الهادفة لإشراك الجهات الفاعلة غير الحكومية والأطفال والأسر في الحوار بشأن تعزيز نظم حماية الطفل وإتاحة إمكانية لجوء الطفل إلى نظام العدالة.

٤٦ - وقد تم توسيع ولاية آلية الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الطفل في حالات النزاع المسلح، التي أنشئت بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٦١٢ (٢٠٠٥). وحتى الآن، أشرفت اليونيسيف على تفعيل هذه الآلية وتشغيلها في ١٥ بلداً، وقامت بإعداد واستخدام أدوات لدعمها وأصدرت توجيهات بشأنها، كما وقَّعت ١٨ خطة عمل مع أطراف في نزاعات مسلحة من أجل وضع حد لممارسة تجنيد الأطفال وتسريح جميع الأطفال المرتبطين بأطراف النزاعات. ومنذ عام ٢٠٠٢، تم تسريح أكثر من

٥٠.٠٠٠ طفل في أكثر من ١٠ بلدان من القوات المسلحة والجماعات المسلحة وأُعيد إدماجهم في مجتمعاتهم.

٤٧ - وأصبحت المبادرات البرنامجية التي نجحت في التصدي للأعراف الاجتماعية التي تؤيد العنف والممارسات الضارة، مثل تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث وزواج الأطفال، تُدمج نُهجاً قائمة على حقوق الإنسان من خلال استراتيجيات تراعي الجوانب الثقافية وتشارك فيها مجموعة كبيرة من الأطراف المعنية، بما في ذلك الآباء، والمدرّسون، والمرشدون الاجتماعيون، والمجتمع المدني، والعناصر الفاعلة في القطاع الخاص، ووسائل الإعلام والأطفال أنفسهم. ويستغرق تحقيق نتائج ملموسة في مجال حماية الأطفال فترة من الزمن، حيث أن توفير حماية أفضل لا تتطلب توفير أدوات أو خدمات فقط بل تتطلب أيضاً تغييراً في المفاهيم والمواقف والقيَم.

٤٨ - والابتكارات المتصلة بحماية الطفل، مثل تطبيقات الهواتف المحمولة المعروفة باسم RapidFTR (تقفي أثر الأسر ولم شملها بسرعة)، تمكّن العاملين في مجال تقديم المعونة من جمع وتبادل المعلومات بشأن الأطفال الذين انفصلوا عن أسرهم في حالات الطوارئ، ومن اقتفاء أثر أسرهم ولمّ شملهم بسرعة أكبر. واستناداً إلى الدروس المستفادة، تعمل اليونيسيف على الترويج لاعتماد نظم محدّثة لتحسين تسجيل المواليد، ولإستخدام تكنولوجيات وسائل الاتصال المحمولة للوصول إلى الأطفال المحرومين والأسر المحرومة.

٤٩ - وستمكن الإنجازات الهامة التي تحققت في مجال تحسين البيانات وصكوك السياسات العامة خلال فترة الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل الحالية من تعزيز الاستجابة على نطاق أوسع في الميدان لتلبية الاحتياجات، مما يساعد على ضمان نشأة جميع الأطفال في بيئة أسرية قوية ومساندة، متمتعين بحماية كاملة من العنف وسوء المعاملة والاستغلال. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة ماسة لتحديد المعايير والأهداف العالمية للتأثير على جدول أعمال ما بعد عام ٢٠١٥.

مجال التركيز ٥: الدعوة على صعيد السياسات والشراكات من أجل حقوق الطفل

٥٠ - شهدت جميع البلدان المستفيدة من البرامج تقريراً بنتائج ملموسة إما عن طريق دعم تحسين أطر السياسات الوطنية التي تقوم عليها السياسات القطاعية أو بالاستفادة من موارد الميزانية للتركيز على زيادة أو تحسين الاستثمارات من أجل الأطفال التي يمكن أن تسهم في تحقيق نواتج ونتائج أفضل لصالحهم.

٥١ - وقد أحرز تقدم كبير في دعم جمع البيانات المتعلقة بالمؤشرات الرئيسية بشأن الأطفال والنساء، بإجراء ما يفوق ٢٤٠ دراسة استقصائية عنقودية متعددة المؤشرات في أكثر من ١٠٠ بلد، وبإضافة نماذج لإثراء الدراسات الاستقصائية الديمغرافية الصحية في العديد من البلدان.

٥٢ - وتقود اليونيسيف الجهود المشتركة بين الوكالات لزيادة استخدام البيانات في وضع السياسات على الصعيد الوطني. وتستخدم مبادرة نظام معلومات التنمية، التي أقرتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية كأداة لرصد التقدم المحرز في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية البشرية على الصعيد القطري، من أجل نشر البيانات الرئيسية عن التنمية في ١٣٥ بلدا في الوقت الراهن (وكانت ٩٨ بلدا في عام ٢٠٠٦). وقد حسنت كثيرا البيانات الجديدة عن مؤشرات تنمية الطفل والإعاقة وحماية الطفل أنشطة التخطيط والرصد في القطاعات البرنامجية الأخرى. وأتاح إجراء تحليل إضافي، من قبيل الدراسات المتعلقة بفقر الأطفال وأوجه التفاوت بينهم التي أنجزت في أكثر من ٥٠ بلدا، البيانات البالغة الأهمية بالنسبة للمضي قدما في إعادة التركيز على الإنصاف في جميع البرامج القطرية.

٥٣ - ويعزز الدعم الذي تقدمه اليونيسيف، بالشراكة مع شركاء آخرين منهم البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية، لوضع سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية في أكثر من ٩٣ بلدا، اتباع نهج شامل وملائم للطفل في الأطر الإنمائية الوطنية. وفي أوقات الأزمات الاقتصادية والتعشف، تزداد الحاجة إلى التحليلات الرفيعة المستوى والمعززة بالدعوة للسياسات القائمة على الأدلة. وعلى أن هذا العمل لا يزال، في كثير من السياقات، بمثابة نشاط يفتقر إلى الموارد الجيدة.

٥٤ - وقد مكنت إعادة التركيز على الإنصاف من تسليط الضوء على إتاحة البيانات عن المؤشرات، بشكل منتظم وفي الوقت المناسب، مما يمكن من رصد العوائق والاختناقات التي تحول دون حصول الأطفال المحرومين والمجتمعات المحلية المحرومة على الخدمات الاجتماعية الأساسية والاستفادة منها بشكل كامل. ويتطلب ذلك في كثير من الأحيان اتباع نهج دون وطنية ولا مركزية ومبتكرة، تستخدم نظم المعلومات المركزة على المجتمعات المحلية والمرتبطة بتسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية، بما في ذلك التواصل الاجتماعي. وتتيح الدروس المستفادة من تطبيق نظام رصد النتائج لتحقيق الإنصاف في أكثر من ٢٠ بلدا فوائد قيمة في مجال تعميم رصد التوجيهات والبرامج. ويمكن لهذه الدروس، بدورها، أن تساعد اليونيسيف وشركاءها على تحقيق نتائج مستدامة وتعزيز حقوق الأطفال الأكثر ضعفا وهميشا والنهوض بالمجتمعات التي يعيشون فيها.

٥٥ - وهناك حاجة إلى زيادة تقوية الروابط مع وزارتي التخطيط والمالية على الصعيد القطري، والدعوة إلى السياسات المراعية لاحتياجات الطفل وتعزيز نوعية التمويل والبرامج المتعلقة بالأطفال والمجتمعات المحلية الأكثر حرماناً. وفي حين أن هذا يعد أمراً ضرورياً في جميع البلدان، فإنه سيكتسي أهمية بالغة في البلدان المتوسطة الدخل كنموذج للتعاون مستقبلاً في مجال ضمان حقوق الطفل ودعم المبادرات الوطنية المتعلقة برصد رفاه الأطفال وحقوقهم. أما في الدول الضعيفة والمتضررة من النزاعات، فيجب أن تخضع التحديات الناجمة عن الظروف المؤسسية المعقدة لتحليل دقيق للتأكد من أن الدعوة للسياسات تؤدي إلى نتائج ملموسة لصالح لأطفال.

العمل الإنساني

٥٦ - أتاحت التقييمات والتقديرات للأزمات الإنسانية الرئيسية، التي أجريت خلال الخطوة الاستراتيجية المتوسطة الأجل الحالية، دروساً مهمة بالنسبة للعمل في المستقبل. وهي تشمل ما يلي:

- (أ) توضيح آليات المساءلة واتخاذ القرار في حالات الطوارئ الواسعة النطاق التي تستدعي تقييماً فورياً للقدرة على الاستجابة والدعم؛
- (ب) تخصيص تمويل مرن وغير مخصص لدعم اتباع نهج متكامل للعمل الإنساني؛
- (ج) تبسيط الإجراءات وجعلها مرنة لتحقيق فعالية الاستجابة؛
- (د) تعزيز القدرة على إدارة الزيادة المفاجئة في الاحتياجات من أجل التمكن من التعجيل بنشر الأفراد؛
- (هـ) تعزيز نظم دعم الإدارة القائمة على النتائج والمكيفة لرصد الأداء في المجال الإنساني؛
- (و) المشاركة الاستراتيجية مع أوساط المنظمات الإنسانية الأوسع نطاقاً، بما في ذلك هيئات الأمم المتحدة، والدول الأعضاء، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني؛
- (ز) الاستثمار في مجال استكمال قدرة الموظفين على استيعاب التحديات المتصلة بتقديم المساعدة الإنسانية في البيئات الشديدة الخطورة؛
- (ح) زيادة مستوى وضوح النهج العنقودي ومعرفته وفهمه؛

(ط) تعزيز القدرة على مواجهة الكوارث عن طريق الاستثمار في تنمية القدرات الوطنية للتأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها، علاوة على الحد من مخاطر الكوارث على نطاق أوسع؛

(ي) تحسين التدابير الرامية إلى دعم عملية انتقال أكثر استدامة من مرحلة الاستجابة إلى مرحلة الانتعاش والتنمية الأطول أجلا.

٥٧ - وأظهرت هذه التقييمات والتقديرات أيضا أن اليونيسيف قد حسنت كفاءتها في مجال الاستجابة للحالات الإنسانية، سواء على الصعيد الداخلي أو على صعيد الأطر المشتركة بين الوكالات. ذلك أن قدرة الإسراع بتعبئة وشحن اللوازم الأساسية لإنقاذ الحياة قد تبينت في عمليات الاستجابة الواسعة النطاق لحالات الطوارئ في هايتي وباكستان والقرن الأفريقي ومنطقة الساحل، بالإضافة إلى الحالات الإنسانية الجارية في أفغانستان وتشاد والنيجر والعراق والصومال والسودان. وقد ازداد حجم التمويل الإنساني بشكل متناسب باعتباره جزءاً من عمل اليونيسيف - الذي يعزى أساساً إلى حالات الطوارئ المفاجئة "الظاهرة للعيان" - لكن تأمين الموارد غير المخصصة للأزمات المزمنة وغير البارزة ما يزال أمراً في غاية الصعوبة. وتضطلع آليات التمويل المشترك، مثل الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ والصندوق المشترك للأنشطة الإنسانية وصندوق مواجهة الطوارئ بدور ذي أهمية مطردة في تيسير العمل الإنساني، حيث يتواصل حصول اليونيسيف من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ على إيرادات سنوية تقدر بنحو ١٠٠ مليون دولار.

٥٨ - وما زالت اليونيسيف وجهات أخرى من منظومة الأمم المتحدة تواجه تحديات متزايدة التعقيد وبيئات عمل عدائية تطرح العديد من المخاطر الأمنية، ولا سيما على سلامة الموظفين. وتمكنت اليونيسيف، بفضل تعزيز السياسات والإجراءات مع زيادة تدريجية في أعداد مستشاري الأمن المكرسين، من القيام بأنشطتها في تلك البيئات. وقد أدت التحسينات المستمرة في تنفيذ إدارة استمرارية تصريف الأعمال إلى تمكين اليونيسيف وشركائها من اكتساب مزيد من القدرة على مواجهة الأحداث المعطلة وتحقيق النتائج، حتى في أوقات الأزمات التي قد تتعرض فيها أصولهم للضرر.

٥٩ - وفي أعقاب عمليتي الاستجابة الإنسانية في هايتي وباكستان، اعتمدت اليونيسيف في عام ٢٠١١ إجراء التعبئة لحالات الطوارئ على نطاق المنظمة، مع ما يقترن به من إجراءات التشغيل الموحدة المبسطة التي تسمح للمنظمة بتحديد حالة للطوارئ "من المستوى الثالث" استناداً إلى المعايير الخمسة التالية: (أ) النطاق؛ (ب) الطابع الملح؛ (ج) التعقيد؛ (د) القدرات؛ (هـ) خطر الإضرار بالسمعة. وبمجرد بدء إجراء التعبئة لحالات الطوارئ، فإنه

يُفَعَّلُ تسلسلا قياديا موحدا، مع إجراءات التشغيل الموحدة والمبسطة، ونشر أحد أفرقة الاستجابة الفورية. وقد ساعدت الدروس المستفادة اليونيسيف على إعداد إجراءات مماثلة لحالات الطوارئ "من المستوى الثاني". ومع ذلك، ما زال يتعين اختبار هذه الإجراءات للتأكد من فعالية وكفاءة الاستجابة التنظيمية في مجال العمل الإنساني.

٦٠ - وإذ تركز اليونيسيف على ضرورة رصد النتائج باستمرار، فقد وضعت ونفذت نظاما لرصد أداء الأنشطة الإنسانية يدعم تعزيز النظم والهياكل الوطنية ودون الوطنية للرصد والإبلاغ خلال الأزمات الإنسانية. وستساعد الدروس المستفادة من هذه المبادرات على إيجاد روابط مع نظام رصد النتائج لتحقيق الإنصاف، وذلك في إطار التزام اليونيسيف بإجراء الرصد والمعالجة، في الوقت الفعلي، للعوائق والاحتقاقات التي تحول دون تحقيق النتائج لصالح الأطفال.

٦١ - وتزامن توقيت الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل مع تنفيذ خطة الإصلاح في مجال العمل الإنساني. وعلاوة على ذلك، فمنذ عام ٢٠١١، تأثرت الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل بخطة تحول اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات التي تعمل اليونيسيف بموجبها على دعم تحسين نظم القيادة والتنسيق والنظم الاستراتيجية لأوساط المنظمات الإنسانية برمتها، وذلك تحت قيادة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ. وقد أدى التقدم المحرز على الصعيد العالمي في مجال إدارة مجموعات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات إلى تعزيز الشراكات في مجال المسائل الإنسانية، وتنمية القدرات وآليات الاستجابة للزيادة المفاجئة في احتياجات تنسيق المجموعات والاحتياجات من الأخصائيين التقنيين القطاعيين، كما أدى إلى معالجة الثغرات الأساسية في المعايير والأدوات والتوجيه.

٦٢ - وتفيد التجارب الأخيرة في مجال النُهج المبتكرة، مثل المساعدة النقدية الطارئة المقدمة إلى الأسر المعيشية على سبيل الاستجابة للأزمات الإنسانية، كما استُخدمت في جمهورية الكونغو الديمقراطية والنيجر والصومال، دروسا مهمة بشأن تكييفها واستخدامها مستقبلا في الأعمال الإنسانية الأخرى التي تدعمها اليونيسيف. وعلاوة على ذلك، كيفت اليونيسيف في هايتي وأوغندا تكنولوجيات الهاتف المحمول وخدمة الرسائل القصيرة في مجال الرصد الميداني، والبحث عن أعضاء الأسر المفقودين وجمع شملهم، وغير ذلك من الأنشطة البرنامجية.

٦٣ - وأبرزت التجربة حاجة الأوساط المعنية بالمساعدة الإنسانية والإنمائية إلى العمل معا بشكل أوثق للتصدي لأوجه الضعف الكامنة وأسباب العنف والتزاع. ويشمل ذلك التطبيق المنهجي لاستراتيجيات مراعاة ظروف التزاع وبناء السلام لتعزيز التماسك الاجتماعي

والمرونة الاجتماعية، من أجل تحسين النتائج لصالح الأطفال الذين يعيشون في ظروف متضرة من النزاعات. وتنفذ اليونيسيف حاليا مبادرة طموحة تتعلق ببناء السلام والتعليم، تتيح إمكانات التعلم وتعميم تطبيقها في العديد من القطاعات في برامج التعاون القطرية. ويشمل ذلك الاستثمار، من خلال البرامج القطرية لليونيسيف، في النظم الوطنية على الصعيدين المركزي والمحلي، بحيث تكون قادرة على التأهب للكوارث وتخفيف آثارها.

٦٤ - وتهدف اليونيسيف إلى تحسين البرمجة من أجل تعزيز القدرات الوطنية ودون الوطنية لزيادة مناعة المجتمعات المحلية حتى تتمكن من رعاية الأطفال ودعم رفاههم أثناء الظروف الهشة أو السريعة الترددي. ومن المجالات الأخرى التي تتطلب المزيد من الاهتمام هناك مجال الدعوة، حيث تسعى اليونيسيف إلى توفير منبر لإسماع صوت الأطفال، ولا سيما في السياقات الحساسة، مع الاستمرار في القيام بأنشطة الدعوة القائمة على الأدلة في مجال حقوق الطفل.

تعميم مراعاة المبادئ المعيارية

٦٥ - استند الاستعراض إلى حد كبير إلى تقييم أداء اليونيسيف الذي أنجز في عام ٢٠١٢ في ما يتعلق بتطبيق نهج التعاون القائم على حقوق الإنسان، الذي ارتكز على الأدلة البرنامجية لعام ٢٠٠٧. ويبرز الاستعراض الجهود الناجحة المبذولة في دعم الدول الأعضاء في مجال الإصلاح القانوني والمشاركة في آليات وعمليات حقوق الإنسان، مثل الاستعراض الدوري الشامل واللجنة المعنية بحقوق الطفل واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. ومع ذلك، فهو يكشف أيضا عدم الاتساق في تطبيق جميع مبادئ حقوق الإنسان، كما في حالة عدم التمييز، مما ينم عن تحدٍّ رئيسي يتصل بالتنفيذ الفعال لاستراتيجية الإنصاف التي تتبعها اليونيسيف - وهو ما يعزى جزئيا إلى التحديات المتعلقة بجمع البيانات وتصنيفها ونقص الإبلاغ عن فئات ضعيفة معينة (أطفال الشعوب الأصلية، والأطفال ذوي الإعاقة).

٦٦ - وفي مجال المساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، تم اتخاذ خطوات كبيرة في ما يتعلق بجمع البيانات والمعلومات المصنفة حسب نوع الجنس، وتحليلها واستخدامها. وبعد إجراء تقييم عام ٢٠٠٨، قامت اليونيسيف بتحديث سياستها في مجال المساواة بين الجنسين. وتعمل المنظمة حاليا على تنفيذ خطة عمل ذات أولوية استراتيجية، مدتها ثلاث سنوات، ويجري تتبعها باستخدام ١٩ معيارا، منها ١٣ جرى تفعيلها بدرجات متفاوتة. واستحدثت اليونيسيف أيضا "مؤشر المساواة بين الجنسين" لتتبع النفقات المالية كجزء من خططها القائمة على النتائج في برامج التعاون القطرية. ورغم أن عمليات الاستعراض الجنساني وتحليل مراعاة القطاعات للمنظور الجنساني، ولا سيما قطاعي التعليم

وحماية الطفل، قد أصبحت ممارسة منتظمة، فهناك تفاوت بين المناطق والقطاعات من حيث التطبيق. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتحسين قدرات الموظفين ذوي المهارات التقنية في مجال المسائل الجنسانية.

٦٧ - وأقر استعراض منتصف المدة للخطوة الاستراتيجية المتوسطة الأجل، الذي أجري في عام ٢٠٠٨، بأن تغير المناخ والاستدامة البيئية يقتضيان المزيد من التكامل في مجالات التركيز الحالية. واستفادت البرامج التي تدعمها اليونيسيف للتعاون في قطاعات التعليم وتوفير المياه والتصحاح والنظافة الصحية للجميع، بدرجات متفاوتة، من فرص إدماج عناصر تتعلق بتغير المناخ والاستدامة البيئية. ففي بعض البلدان، شملت عمليات تحليل حالة الأطفال والنساء ما يتصل بالمناخ من مخاطر على الأطفال، وخيارات الحد من الأخطار وتخفيف آثارها. وفي مجال التعليم، أدمجت مبادرة "المدارس المراعية للطفل" وحدات تعليمية واضحة تتناول مسألتي تغير المناخ والاستدامة البيئية. وجرى تحديث التوجيه بشأن إدماج الاستدامة البيئية في دليل السياسات والإجراءات البرنامجية لليونيسيف. وفي حين بدأ تنفيذ بعض المبادرات، فإن العديد من برامج التعاون القطرية ما زالت تعاني من ثغرات رئيسية وتواجه تحديات تتعلق بالإدماج المنهجي لمسائل تغير المناخ والاستدامة البيئية، علاوة على استراتيجيات الحد من أخطار الكوارث في جميع القطاعات.

تنفيذ الاستراتيجيات الشاملة

٦٨ - في مجال تنمية القدرات، أحرزت اليونيسيف تقدماً على ثلاثة مستويات: (أ) القدرات الفردية؛ و (ب) قدرات اليونيسيف وقدرات المؤسسات والمجتمعات المحلية؛ و (ج) البيئة التمكينية. فقد كان من نتائج تطبيق النهج القائم على حقوق الإنسان في مجال التعاون، أن ازداد التشديد على إشراك كل من أصحاب الواجبات وأصحاب الحقوق في عمليات تنمية القدرات. وفي عام ٢٠١٠، وبعد استعراض متعمق، وضعت اليونيسيف معايير مرجعية لتنمية القدرات تمثل المقاييس المقرر بلوغها في جميع برامج التعاون القطرية. وفي عام ٢٠١١، ذكر ثلاثة أرباع المكاتب القطرية تقريباً أنها إما استوفت تلك المعايير بالكامل أو أنها استوفتها بالكامل تقريباً، بينما ذكرت بقية المكاتب أنها استوفتها جزئياً.

٦٩ - وفي أعقاب استعراض منتصف المدة للخطوة الاستراتيجية المتوسطة الأجل في عام ٢٠٠٨، عرضت استراتيجية تسخير الاتصالات لأغراض التنمية بوصفها استراتيجية شاملة واضحة المعالم كان لها دور حاسم في تحقيق ما لا يقل عن ٣٨ هدفاً من مجموع أهداف اليونيسيف البالغ عددها ٥٢ هدفاً. فقد تبين من التقييمات التي أجريت أن تسخير الاتصالات لأغراض التنمية قد ساعد بعدد من الطرق في تحقيق ما يلي: (أ) كسب تأييد

سياسي دعماً لسياسات أو لتخصيص موارد؛ (ب) حفز عناصر المجتمع المدني، والمجتمعات المحلية والشبكات الاجتماعية على المطالبة بحقوقها وحشد لها هذا الغرض؛ (ج) إشراك الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية في التوعية بالمواقف والممارسات الإيجابية واعتماد تلك المواقف والممارسات؛ (د) تعزيز سلوكيات المحافظة على الصحة وحفظ النفس؛ (هـ) تيسير الدعوة لأغراض زيادة كسب تأييد الجمهور والتأييد السياسي من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٧٠ - وأجرت اليونيسيف بشأن الإطار الاستراتيجي للشراكات والعلاقات التعاونية استعراضاً لحالة تنفيذه أخذت فيه بعين الاعتبار الخبرات والدروس المكتسبة منذ عام ٢٠٠٩. وقدم هذا الاستعراض إلى الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لليونيسيف في عام ٢٠١٢ مشفوعاً بالدروس المستخلصة التالية:

- (أ) أن النتائج هي الدافع إلى إقامة شراكات وينبغي إقامة هذه الشراكات بالاعتماد على المزايا النسبية للشركاء، وهو ما يتطلب مزيداً من الانتقائية؛
- (ب) أن رصد الشراكات وتقييمها ينطوي على تحديات؛
- (ج) أن للشراكات العالمية مضاعفات على المستوى القطري؛
- (د) أن اتباع نهج منتظم في الإدارة يحقق أقصى قدر من الفعالية؛
- (هـ) أن التنسيق الداخلي يعزز الكفاءة؛
- (و) أن الحاجة تقتضي في حالة بعض الشراكات أن تكون هناك استراتيجية خروج واضحة.

٧١ - وتمخض الاستعراض عن اقتراح يدعو إلى وضع إطار موسع يشدد على ضرورة اعتماد ثلاثة نهج ذات أولوية لتحقيق فعالية الشراكات، وهي: (أ) توجيه مساهمة الشراكات بما يكفل تحقيق النتائج المتوخاة؛ و (ب) الاستثمار على نحو استراتيجي في إقامة شراكات رئيسية مع جهات معنية متعددة؛ و (ج) تعزيز قدرة اليونيسيف على إقامة تعاون فعال بالاعتماد على نهج منتظم لإدارة الشراكات.

٧٢ - وتشكل المعارف، والبيانات، والأدلة، والبحوث دعامة البرمجة في اليونيسيف، ولها دور حاسم في جهود المنظمة الرامية إلى تسريع التقدم المنصف في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وكانت اليونيسيف عرضت في شباط/فبراير ٢٠١٢، تقرير المجلس التنفيذي المعنون "تسخير المعارف لتحقيق نتائج لصالح الأطفال"، وقد لاحظ هذا التقرير وجود عدد من العناصر التي ساعدت على جعل اليونيسيف في موقع يؤهلها للاضطلاع بدور معرفي ريادي في مجال المسائل

المتعلقة بالأطفال تستمد مما يلي: (أ) الإمكانية الفريدة المتاحة لها للإطلاع على المعارف المحلية والعالمية؛ (ب) قدرتها على استقاء الأدلة وتطبيق المعارف؛ (ج) دورها التنظيمي ودورها في مجال الوساطة؛ (د) قدرتها على التركيز بصورة حصرية على جميع الجوانب المتعلقة بالأطفال؛ (هـ) مصداقيتها العالية التي تستمد منها شرعيتها. ومن ثم، فإن الأولويات ستنصب على تعزيز وظيفة المعارف. وتشمل هذه الأولويات ما يلي: (أ) بناء قاعدة الأدلة اللازمة لتحقيق نتائج لصالح الأطفال؛ (ب) وضع البلدان في صميم عملية استقاء المعارف والاستعانة بها؛ (ج) تعزيز الروابط بين وظائف المعارف ومجالات التركيز ومستويات العمل.

الإدارة والعمليات

تعبئة الموارد

٧٣ - ازدادت الإيرادات الآتية من القطاع العام، بما في ذلك الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والترتيبات الحكومية الدولية بنسبة ٤٣ في المائة حيث ارتفعت من ١ ٧٩٢ مليون دولار في عام ٢٠٠٦ إلى ٢ ٥٦٧ مليون دولار في عام ٢٠١١؛ لتتجاوز بذلك التوقعات المالية للخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل بمتوسط سنوي قدره ١١ في المائة. ومما يثير القلق نسبة إيرادات الميزانية العادية إلى إجمالي إيرادات اليونيسيف، حيث إنها نزلت في عام ٢٠١٠ إلى ٢٦ في المائة، وهي أدنى نسبة نزلت إليها في أي وقت مضى. وظلت الإيرادات الآتية من القطاع الخاص مستقرة، بينما ارتفعت الموارد العادية الأخرى من ٢٦٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٦ إلى ٥٢٢ مليون دولار في عام ٢٠١١. وقد ازداد اتجاه المانحين إلى تقييد مساهمتهم في الموارد العادية والموارد الأخرى بشروط محددة، وأدى ترايد عدد آليات التقييم التي أنشأها المانحون إلى حدوث زيادة كبيرة في تكاليف المعاملات التي تجريها اليونيسيف.

٧٤ - وكانت الشراكات البرنامجية العالمية مصدرا متناميا لإيرادات اليونيسيف، حيث ارتفعت الأموال الآتية منه من ٦٤ مليون دولار في عام ٢٠٠٦ إلى ١٨٤ مليون دولار في عام ٢٠١١. وشهد التمويل المواضيعي لمجالات تركيز الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل زيادة تدريجية حتى عام ٢٠١٠ قبل أن ينخفض بنسبة ٢٢ في المائة تقريبا، وذلك بسبب التخفيضات التي طرأت على التمويل في أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية. ولم يتحقق هدف الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل بأن تكون نسبة الأموال الآتية من التمويل المواضيعي إلى إجمالي الإيرادات ١٥ في المائة؛ فقد كان متوسط نسبته إليها ١٢ في المائة خلال عام ٢٠٠٦-٢٠١١. وتحسن معدل تقديم تقارير المانحين في المواعيد من ٧٤ في المائة في

عام ٢٠٠٦ إلى أكثر من ٩٠ في المائة في عام ٢٠١١. غير أن المستوى المتباين لجودتها يدعو إلى القلق، وينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام بهذا الأمر على جميع المستويات.

الجدول ١

أداء المجالات الحيوية خلال الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل^(٢)

المؤشر	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
النسبة المئوية لما أنفق من الموارد العادية المخصصة	٩٣	٩٣	٩٧	٩٣	٩٤	٩٦	٩٧
النسبة المئوية لما خصص للتنظيم، والإدارة ودعم البرامج من مجموع النفقات من الموارد العادية والموارد الأخرى	١٥,٣	١٤,٣	١٤,١	١٣,٠	١٤,١	١٢,١	١٣,٢
النسبة المئوية للتحويلات النقدية المباشرة التي لم تسدد للشركاء الوطنيين لفترة تزيد على تسعة أشهر	٣	٢	١	٠,٩	٠,٩	١,٣	١,٣٨
النسبة المئوية لعمليات التعيين المنحزة في غضون ٩٠ يوما للوظائف الفنية الدولية الثابتة	١٧	٤٤	٣٣	٢٥	٤٣	٤١	٤٨
النسبة المئوية الملباة في غضون ٥٦ يوما من طلبات الحصول على الدعم لتوفير القدرة على سد الاحتياجات المفاجئة	-	-	٦٥	٧٤	٧٧	٩٠	٨١
نسبة النساء بين الموظفين برتبة ف-٥ فما فوقها على الصعيد العالمي	٣٦	٣٦	٤٠	٤٢	٤٢	٤٢	٤٣

تنمية قدرات الموارد البشرية

٧٥ - خلال فترة الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل، أولى اهتمام أكبر إلى تعلم الموظفين من جميع الرتب وتنمية قدراتهم؛ وشمل ذلك القيام بالتعاون مع الجامعات بعقد دورات لتدريبهم هناك من بينها على سبيل المثال ما يتعلق بوضع سياسات وإقامة شراكات تستند إلى أدلة، وما يتعلق بتسخير الاتصالات لأغراض التنمية، وبالبرمجة التي تركز على التكافؤ، إضافة إلى الإدارة والقيادة، وذلك بالاستعانة بعدة وسائل من قبيل برامج محددة مثل 'مبادرة المواهب الجديدة والناشئة'؛ وتدريب موظفين من رتب البدء والرتب الوسطى والرتب العليا على اكتساب المهارات القيادية.

٧٦ - وتتمثل بعض المبادرات التي ما فتئت تحسن باطراد قدرة المنظمة على اجتذاب أصحاب المواهب من جميع الرتب واستبقائهم، في النهج الجديدة المستعان بها لاستقدام الموظفين بوسائل كالإعلانات العامة عن الشواغر، وعمليات استقدامهم عن طريق الإنترنت،

(٢) تقدم هذه القائمة على سبيل الإرشاد فقط، ويمكن الاطلاع على جداول أكثر تفصيلاً في الملحق المنفصل للبيانات المصاحبة.

وذلك لإنشاء مجموعات منهم يمكن اختيار المرشحين مباشرة من بينهم. وقد بلغت نسبة النساء في وظائف الفئة الفنية الدولية ٤٩ في المائة، وارتفعت نسبتهم في الرتب العليا من ٣٦ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ٤٣ في المائة في عام ٢٠١١.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٧٧ - تتمثل إحدى المنجزات الرئيسية التي تحققت خلال فترة الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل الحالية في تحسين عرض النطاق الترددي في الاتصالات وبدء العمل في عام ٢٠١٢ في جميع دوائر المنظمة بنظام VISION - الذي هو قاعدة وحيدة لبرامج حاسوبية لتخطيط الموارد في المؤسسة. وقد أتاح ذلك للمنظمة إمكانية استحداث خطط على أساس النتائج وتعقب الإنفاق حسب النتائج على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية، إضافة إلى استحداث أدوات مناسبة لمتابعة إدارة الأداء لمساعدة المديرين على مراقبة أعمال التنفيذ واتخاذ الإجراءات التصويبية على أساس منتظم. وهذا ما سوف يساعد اليونيسيف على تحقيق أهدافها المعلنة بما يتفق مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ويعزز الشفافية بوسائل من قبيل التزاماتها تجاه المبادرة الدولية للشفافية في المعونة.

الإمدادات والمشتريات

٧٨ - شكلت المساعدة الإمدادية قرابة ربع مجموع المساعدة البرنامجية التي قدمتها اليونيسيف خلال فترة الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل الحالية. ومما يجدر بالذكر، بالإضافة إلى ذلك، أن اليونيسيف اشترت للبرامج ما قيمته ٥,١ بليون دولار من السلع بأموال قدمتها منظمات أخرى، مثل التحالف العالمي من أجل اللقاحات، ومؤسسة بيل وميليندا غيتس، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، ومؤسسة الأمم المتحدة، وحكومات. وبنشر الأسعار فيما يتعلق بسلع محددة كاللقاحات، والناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات والأغذية العلاجية، تكون عمليات اليونيسيف الإمدادية قد بلغت مستويات جديدة من الشفافية. فبفضل قدرتها على التأثير على ديناميات سوق منتجات إنقاذ أرواح الأطفال، وكذلك من خلال الاحتياجات المسقطة على المدى الطويل، تستطيع اليونيسيف تحقيق المزيد من الوفورات في تكاليف الإمدادات الحيوية. وقد أصبح هناك الآن عدد من منتجات جديدة قطعت مراحل متقدمة نحو طرحها في الأسواق، بعد أن ساعدتها في ذلك ابتكارات حققت وبحوث أجريت في مجالي تطوير المنتجات واختبارها، وسيساعد هذا الأمر بالتالي البلدان على تعجيل جهودها من أجل بلوغ أهدافها وغاياتها المتعلقة بالأطفال.

الجدول ٢
نفقات الإمدادات وقيمة المشتريات
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

خدمات المشتريات	قيمة المساعدة الإمدادية		المساعدة البرنامجية	
	النسبة المئوية من الإمدادات	بالدولار		
٦٨٨	٣٠,٦	٦٤٩	٢ ١١٨,٦	٢٠٠٦
٦٨٨	٢٨,٦	٧٢١	٢ ٥١٧,٠	٢٠٠٧
٦٩٤	٢٣,٦	٦٦٤	٢ ٨٠٨,٣	٢٠٠٨
١ ٠٣١	٢٥,٩	٧٦٣	٢ ٩٤٣,٢	٢٠٠٩
٨٧٠	٢٢,٥	٧٥٦	٣ ٣٥٥,٠	٢٠١٠
١ ١٥٥	١٨,٧	٦٤٩	٣ ٤٧١,٠	٢٠١١
٥ ١٢٦	٢٤,٤	٤ ٢٠٢	١٧ ٢١٣,١	٢٠١١-٢٠٠٦

النفقات المالية والإدارة

الجدول ٣

المساعدة البرنامجية بحسب السنوات

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

المجموع	الموارد الأخرى		الموارد العادية	
	الطارئة	العادية		
٢ ١١٨,٨	٦٧٢,٣	٩١٣,٣	٥٣٣,٢	٢٠٠٦
٢ ٥١٦,٩	٦٩٣,٠	١ ٠٨٠,٥	٧٤٣,٤	٢٠٠٧
٢ ٨٠٨,٤	٧٤٦,٣	١ ٣١٥,٦	٧٤٦,٥	٢٠٠٨
٢ ٩٤٣,٤	٦٩٦,٤	١ ٤٧٨,٠	٧٦٩,٠	٢٠٠٩
٣ ٣٥٥,٠	٩٠٥,٠	٦٥٣,٠	٧٩٧,٠	٢٠١٠
٣ ٤٧٢,٠	٩٩٩,٠	١ ٦٨٣,٠	٧٩٠,٠	٢٠١١
١٧ ٢١٤,٥	٤ ٧١٢,٠	٨ ١٢٣,٤	٤ ٣٧٩,١	٢٠١١-٢٠٠٦

٧٩ - ارتفعت نفقات المساعدة البرنامجية المباشرة باطراد خلال فترة الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل لتصل إلى ٤٧٢ ٣ مليون دولار في عام ٢٠١١ (انظر الجدول ٣ أعلاه). ويعزى ذلك إلى النمو الملموس في الإيرادات، ولا سيما بالنسبة للموارد الأخرى (العادية والطارئة)، مع حدوث نمو متواضع في الموارد العادية. وخلال هذه الفترة، واصلت اليونيسيف المحافظة على تخصيص مبلغ من الموارد العادية لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لا يقل عن ٥٠ في المائة من الموارد البرنامجية، ووصلت إلى حد تخصيص ٥٧ في المائة من المساعدة البرنامجية لأقل البلدان نمواً.

الجدول ٤
المساعدة البرنامجية حسب مجالات التركيز
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

بمجال التركيز	الموارد العادية		الموارد - الأخرى - عادية		الموارد - الأخرى - طارئة		الموارد العادية + الطارئة (الأخرى)		المجموع	
	بالدولار	النسبة المئوية	بالدولار	النسبة المئوية	بالدولار	النسبة المئوية	بالدولار	النسبة المئوية	بالدولار	النسبة المئوية
(١) بقاء الأطفال الصغار ونماؤهم	١ ٨٨١,٠	٤٣,٠	٣ ٨٧٠,٥	٢ ٩٨٤,٣	٦ ٨٥٤,٨	٥٣,٤	٨ ٧٣٥,٨	٥٠,٨		
(٢) التعليم الأساسي والمساواة بين الجنسين	٦٦٥,١	١٥,٢	٢ ٠٥٤,١	٨٨٦,٦	٢ ٩٤٠,٧	٢٢,٩	٣ ٦٠٥,٨	٢٠,٩		
(٣) فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأطفال	٢٩٦,٣	٦,٨	٦٤٩,١	٥٢,٠	٧٠١,١	٥,٥	٩٩٧,٤	٥,٨		
(٤) حماية الطفل	٤٦٥,٢	١٠,٦	٨٨٠,٢	٤٥٦,٥	١ ٣٣٦,٧	١٠,٤	١ ٨٠١,٩	١٠,٥		
(٥) الدعوة إلى السياسات	٩٤٤,٣	٢١,٦	٥٩٥,٩	٢٧٠,٨	٨٦٦,٧	٦,٨	١ ٨١١,٠	١٠,٥		
مسائل أخرى	١٢٧,٢	٢,٩	٧٣,٦	٦١,٨	١٣٥,٤	١,٠	٢٦٢,٦	١,٥		
المجموع	٣٧٩,١	١٠,٠	٨ ١٢٣,٤	٤ ٧١٢,٠	١٢ ٨٣٥,٤	١٠,٠	١٧ ٢١٤,٥	١٠,٠		

٨٠ - والتزمت اليونيسيف بأن تستمر في تخصيص حصة من الموارد العادية لمجال التركيز ١ (بقاء الأطفال الصغار ونماؤهم) قدرها ٤٦ في المائة، وحصة قدرها ٢١ في المائة لمجال التركيز ٢ (التعليم الأساسي والمساواة بين الجنسين) وحصة قدرها ١٢ في المائة لمجال التركيز ٣ (فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأطفال) وحصة قدرها ٩ في المائة لمجال التركيز ٤ (حماية الطفل). وفي حين تم الإبقاء على حصتي بقاء الأطفال الصغار ونماؤهم، وحماية الأطفال، فإنه لم يتم الوفاء بحصتي التعليم الأساسي والمساواة بين الجنسين. غير أن نفقات الدعوة إلى السياسات التي كانت نسبتها ١١ في المائة حسب التوقعات تجاوزت هذه النسبة وتضاعفت تقريبا، وهذا ما تفسره جزئيا التخفيضات في حصتي مجالي التركيز ٢ و ٤. ويعزى هذا الأمر جزئيا إلى التشديد الكبير على ضرورة الاستناد إلى أدلة وزيادة الجهود لجمع البيانات وتقديم دعم للدراسات الاستقصائية بشأن الأسر المعيشية التي تسترشد بها الخطط الإنمائية الوطنية وتعزيز البرمجة المستندة إلى أدلة.

٨١ - وكانت التوقعات بالنسبة للموارد الأخرى (العادية والطارئة معاً) في مجالات التركيز ١ و ٢ و ٣ و ٤ تمثل ٥٢ في المائة و ١٨ في المائة و ١٤ في المائة و ٩ في المائة، على التوالي. وعلى غرار ما يمكن تبينه من الجدول ٤ أعلاه، فإن هذه التوقعات تحققت أو تم تجاوزها في معظمها في مجالات التركيز ١ و ٢ و ٤، ولكنها لم تتحقق في مجال التركيز ٣ المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأطفال.

٨٢ - وعززت اليونيسيف في فترة الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل أنشطتها المتعلقة بالضمان، حيث إنها عززت داخل المنظمة كلا من وظيفتي مراجعة الحسابات والتقييم. وقد تمت صياغة سياسة لإدارة المخاطر في المؤسسة وبذل جهود على نطاق المنظمة لاستكمال عملية التقييمات الذاتية للمخاطر والرقابة خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. والعمل جارٍ في تحديث هذه التقييمات وتناولها في خطط إدارة المكاتب. وقد صدق معهد مراجعي الحسابات الداخليين في عام ٢٠٠٨ على أن اليونيسيف تتقيد عموماً بالمعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات، ومدونة المعهد للأخلاقيات، وهو ما يمثل أعلى درجة تقييم تمنح لمراجعة من هذا القبيل. وقد تواصل منذ ذلك الحين الحفاظ على هذه المعايير. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنشأت اليونيسيف مكتباً للأخلاقيات لزيادة الارتقاء بالمعايير الأخلاقية في المنظمة من خلال حشد التأييد للسياسات ووضع المعايير، إضافة إلى برنامج للإفصاح المالي، وتنمية القدرات وحماية الموظفين من ردود الفعل الانتقامية.

مشروع قرار

إن المجلس التنفيذي،

١ - يرحب بالتقرير المتعلق باستعراض نهاية الدورة للخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل لليونيسيف (E/ICEF/2013/4) ويشيد بالمشاورات وتحليل الأداء وأعمال التقييم التي استند إليها في إجراء هذا الاستعراض؛

٢ - يحيط علماً بالاستنتاجات العامة التي خلص إليها الاستعراض، ويوصي بوضعها في الاعتبار عند إعداد الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل المقبلة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.